

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/٣٨٢٥

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني .
وعضوية القضاة السادة
محمد طلال الحمصي ، د. مصطفى العساف ، داود طيبة ، محمد ارشيدات .

المميز : هيثم محمد صالح التميمي .

وكيله المحامي مؤيد البدوي .

المميز ضده : إبراهيم محمد عودة كوك .

وكيله المحامي مفلح أبو سويلم .

بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٥/٤٠٣٠٥) تاريخ ٢٠١٦/٣/٧
والمتمضمّن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة
بداية حقوق جنوب عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/٥٣٧) تاريخ ٢٠١٤/١١/١٣
والمتمضمّن الحكم بإلزام المدعى عليه بأداء مبلغ وقدره ١٠٠٠٠٠ دينار للمدعي
وإلزام المدعى عليه بالرسوم والمصاريف ورسوم ومصاريف الدعوتين التنفيذيتين
المتكونتين من قبله ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ
الاستحقاق وحتى السداد التام وتغريم المدعى عليه خمس المبلغ المحكوم به بالنسبة
للكمبيالتين المذكورتين من قبله في الدعويين التنفيذيتين ذوات الأرقام
(٢٠١٤/٢٣٢٤ ك) و (٢٠١٤/٢٣٢٥ ك) المشار إليهما تدفع للخزينة
وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف .

لأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً
ونقض القرار المميز موضوعاً .

المراد

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي إبراهيم محمد عودة كوك /
وكلاؤه المحامون مفلح أبو سويلم ود. نظام المجالي ومصطفى أبو سويلم وعلاء
مفلح أبو سويلم أقام هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق جنوب عمان في مواجهة
المدعى عليه هيثم محمد صالح علي التميمي .

الموضوع : المطالبة بمبلغ مقداره عشرة آلاف دينار .

الوقائع :

١. للمدعي بزمة المدعى عليه مبلغ مقداره عشرة آلاف دينار .
٢. قام المدعى عليه بتحرير الكمبيالتين للمدعي قيمة كل كمبيالة خمسة آلاف
دينار موقعة من المدعى عليه .
٣. رغم المطالبة المتكررة من المدعي للمدعى عليه لدفع المبلغ الذي بذمته لم يتم
المدعى عليه بدفع المبلغ قيمة الكمبيالتين وقيمة كل كمبيالة خمسة آلاف دينار .
٤. قام المدعي بطرح الكمبيالة الأولى بموجب القضية (٢٠١٤/٢٣٢٤) لدى
دائرة تنفيذ محكمة بداية عمان .
٥. قام المدعي بطرح الكمبيالة الثانية بموجب القضية (٢٠١٤/٢٣٢٥) لدى
دائرة تنفيذ محكمة بداية عمان .
٦. تبلغ المدعى عليه بالقضيتين التنفيذيتين رقم (٢٠١٤/٢٣٢٤ ك) ورقم
(٢٠١٤/٢٣٢٥ ك) وحضر لدائرة التنفيذ محكمة بداية عمان وقام بإنكار
الدين مدعياً بأنه ليس بذمته المبلغ المطالب به .

٧. ونتيجة إنكار المدعى عليه المبلغ المطالب به البالغ عشرة آلاف بموجب القضيتين رقم (٢٠١٤/٢٣٢٤ ك) ورقم (٢٠١٤/٢٣٢٥ ك) توجه المدعى لإقامة هذه الدعوى مطالباً المدعى عليه بدفع المبلغ المطالب به .

وبنتيجة المحاكمة لدى محكمة الدرجة الأولى أصدرت قرارها رقم (٢٠١٤/٥٣٧) تاريخ ٢٠١٤/١١/١٣ والمتضمن إلزام المدعى عليه بأداء مبلغ ١٠٠٠٠ دينار وتضمينه الرسوم والمصاريف ورسوم ومصاريف الدعويين التنفيذيتين المتكونتين من قبله ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة وبالفايدة القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام .

وبتغريم المدعى عليه خمس المبلغ المحكوم به بالنسبة للكميالتين المتكونتين من قبله في الدعويين التنفيذيتين ذوات الأرقام (٢٠١٤/٢٣٢٤ ك) و (٢٠١٤/٢٣٢٥ ك) المشار إليهما تدفع للخرينة .

لم يرتض المدعى عليه بهذا القرار فطعن عليه لدى محكمة الاستئناف والتي أصدرت قرارها رقم (٢٠١٥/٤٠٣٠٥) تاريخ ٢٠١٦/٣/٧ والمتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف .

لم يرتض المستأنف بهذا القرار فطعن عليه لدى محكمة التمييز بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٨ للأسباب الواردة بلائحة التمييز .

ودون البحث في أسباب الطعن نجد إن قيمة الدعوى عشرة آلاف دينار وحيث إن المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية نصت على أن (يقبل الطعن أمام محكمة التمييز في الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف في الدعوى التي تزيد قيمتها على عشرة آلاف دينار أما أحكام الاستئناف الأخرى فلا تقبل الطعن إلا بإذن من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه).

وحيث إن الطاعن لم يحصل على إذن بالتمييز حيث تقرر رفض طلبه بهذا الخصوص فيكون هذا الطعن مستوجب الرد .

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٢/١٢/٢٠١٦ م

رئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

رئيس الديوان

دقق / أش

lawpedia.jo